الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية في ظل معايير لجنة بازل دراسة تحليلية

The Financial Performance of the Egyptian Commercial Banks under the Standards of the Basel Committee An Analytical study

محمد محمود محمد مرسي[١]، د. محمد عبد العزيز عبد الله[٢]، د. حنان محمد درويش[٣]

ملخص البحث :

استهدف البحث محاولة الوقوف على انعكاسات تطبيق البنوك التجارية المصرية لاتفاقية (بازل 3) على أدائها المالي. وانتهى لمجموعة نتائج منها : أن تحقيق الالتزام بمعايير (بازل 3) يُدعم ويزيد درجة الثقة بالقطاع البنكي المصري ، ويوفر درجة معقولة من المنافسة العادله.

كما خلص البحث إلى أن البنوك التجارية المصرية نجحت بتدعيم قواعدها الرأسمالية عبر الأرباح والاحتياطيات المحتجزة ،وذلك طبقا لما جاء بمقررات لجنة (بازل 3) للرقابة المصرفية، كما لاحظ الباحث وجود تحسن نسبي فيما يتعلق بمؤشرات الربحية ، بعد الالتزام بتطبيق مقررات لجنة (بازل 3) ، الأمر الذي قد يساعد على تحسن الأداء المالي للبنوك .

الكلمات الرئيسية :

لجنة بازل للرقابة المصرفية ، الأداء المالي ، مخاطر الاستثمار ، جودة التقارير المالية ، البنوك التجارية .

Abstract:

The Aim of the research is to try to identify the effects of the Egyptian commercial banks' application of the Basel III Convention on their financial performance. It concluded with a set of results, including: Achieving compliance with (Basel 3) standards supports and increases the degree of confidence in the Egyptian banking sector, and provides a reasonable degree of fair competition.

The research also concluded that the Egyptian commercial banks succeeded in strengthening their capital bases through profits and retained reserves, in accordance with the decisions of the (Basel 3) Committee for Banking Supervision. , which may help improvement of the financial performance of banks.

Keywords:

Basel Committee for Banking Supervision, Financial Performance, Investment Risks, Quality of financial reporting, Commercial Banks.

[١] طالب دكتوراة – كلية التجارة – جامعة السويس

[٢] أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد المتفرغ – كلية التجارة – جامعة السويس

[٣] مدرس المحاسبة والمراجعة – كلية التجارة – جامعة السويس

أولا) الإطار العام للبحث :

١. المقدمة وطبيعة المشكلة:

تحتل عمليات تقييم الأداء المالي البنكي أهمية بالغة في أغلب النظم الاقتصادية ، بسبب نُدرة الموارد مقارنة بالاحتياجات. لذا فأحد أبرز التحديات التي قد تجابه مُدراء البنوك هي كيفية الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة.

وتتجلى منهجية تقييم الأداء المالي في توفير المعلومات المالية لكافة الأطراف ذات الصلة بهدف محاولة الوقوف على أبرز نقاط القوة والضعف.

وتعتبر المؤشرات المالية أحد أبرز الأدوات التحليلية استخداماً و شيوعاً في عمليات تقييم الأداء الكلي والجزئي لكافة المنظمات ، ويتم ذلك عبر المقارنة الزمنية للمؤشرات المالية لذات الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة ، أو عبر المقارنة م مع معيار الصناعة للوحدات الاقتصادية المماثلة أو المشابهة في نوع النشاط .

وقد أدى التزايد المضطرد بالتطور البنكي لحتمية توافر نظام تقييمي شامل لقطاع البنوك ، يُمكن عبره التنبوء بوجود مشاكل بنكية محتملة من عدمه ، كما ساهم في محاوله الوقوف على أبرز نواحي القصور في الأداء ، وفي ضوء أهمية الالتزام بمعايير لجنة (بازل3) ؛ تباينت الآراء حول امكانية التطبيق ببيئة البنوك المصرية.

وبناء على ما سبق إيجازه ، يمكن التعبير عن مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات التالية : ١- لأي مدى يُمكن تطبيق مقررات لجنة (بازل 3) في قطاع البنوك التجارية العاملة بمصر بصورة فعالة ، ووفقا للتوقيتات المقررة من لجنة (بازل ٣) ؟ ٢- هل سيؤثر الالتزام بمقررات لجنة (بازل 3)على الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية ؟

٢. أهمية البحث:

يمكن تقسيم أهمية البحث إلى :

أ. **أهمية علمية:** وتتمثل بقلة عدد الدراسات التي تناولت عمليات التقييم المالي للبنوك التجارية في ظل معايير بازل وفي ضوء الرغبة والحاجة الشديدة إلى إدارة المخاطر المصرفية ، فأغلب الدراسات السابقة – على حد علم الباحث – تناولت فقط أثر أحد إصدارات بازل(I،II،III)، فضلا عن أن أغلبها قد تم في ظل ظروف اقتصادية شبه طبيعية أو اعتيادية ، ولم تتم في ظل تغير بعض الظروف الاقتصادية وظهور أزمات جديدة ، بما لها من انعكاسات محتملة على البنوك كأزمتي تهاوي أسعار النفط ٢٠٢٠ م ، وتذبذب الطلب علي بعض السلع والخدمات بسبب فيروس كورونا.

ب. **أهمية عملية:** وتتمثل في الدور المحوري الذي تقوم به البنوك التجارية المصرية في الاقتصاد القومي ، وكذا أهمية الحفاظ على استقرار القطاع البنكي، فضلا عن تعزيز ثقة المستثمرين والمودعين به.

٣. هدف البحث:

يسعى البحث إلى محاولة تحقيق هدف أساسي يتمثل في دراسة وتحليل انعكاسات معايير لجنة بازل علي الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية،وذلك عبر محاولة تحقيق الأهداف الفرعية التالية :

أ. الوقوف على درجة التحسن في الأداء المالي – إن وجدت – وتخفيض المخاطر الاستثمارية للبنوك التجارية المصرية بالتزامن مع تطبيق مقررات (لجنة بازل) .

ب. استيضاح أبرز الفروقات بين البنوك التجارية العامة والخاصة تجاه الالتزام بتطبيق معايير لجنة (بازل 3).

ج. الوقوف على معدل التزام البنوك التجارية المصرية بمعيار كفاية رأس المال وفقاً لمقررات (بازل 3) والتأثير الربحي لذلك .

د. الوقوف علي أبرز وأهم متطلبات تطبيق مقررات بازل III بلبنوك التجارية.

٤. فرض البحث :

عبر العرض السابق لمشكلة وأهمية وهدف البحث ، يمكن صياغة الفرض الرئيسي التالي : " لا يوجد تأثير معنوى بين الأداء المالي للبنوك التجارية ، وبين تطبيق معايير (بازل ٣) ".

وينبثق من هذا الفرض الرئيسي الفروض الفرعية التالية .

أ. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التزام البنوك التجارية المصرية بالمتطلبات الدُنيا لرأس المال وفقا لمعايير لجنة (بازل 3) وبين الأداء المالي لها.

ب. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التزام البنوك التجارية المصرية بعمليات المراجعة الرقابية تبعا لمقتضيات اتفاقية (بازل3) وبين الأداء المالي لها.

٥. منهج البحث :

في ضوء مشكلة وهدف وأهمية البحث اعتمد الباحث منهجين أساسين هما :

أ-المنهج الاستقرائي :حيث قام الباحث في هذا البحث بالاطلاع واستقراء مجموعة من الدراسات العلمية التي استهدفت موضوع البحث ، عبر دراستها وتحليلها لمحاولة الوقوف على ما انتهت إليه تلك الدراسات والاستفادة منها في عملية اختبار فرض البحث.

ب- المنهج الاستنباطي : استخدم الباحث المنهج الاستنباطي بهدف محاولة الكشف عن أبرز النتائج المنطقية المترتبة على اختبار فرضية البحث ، عبر الدراسة العملية ، حيث استهدف الباحث عبر هذا البحث تأكيد مطابقة واختبار فرض البحث مع ما انتهت له الدراسة النظرية.

٦. مجال وحدود البحث :

أ. مجال البحث : يمكن تقسيم مجال البحث على النحو التالي :

- **مجال زمني :**

اهتم البحث بالفترة الزمنية من (٢٠١٤ : ٢٠٢٠) م بمعدل سبعة سنوات .

- **مجال مكاني:**

ركز الباحث البنوك التجارية العاملة بمصر والمقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية والمطروح أسهمها للتداول .

ب. حدود الدراسة: يخرج عن حدود هذا البحث ما يلي :

- البنوك متخصصة أو غير التجارية .
- أية مخاطر استثمارية أخرى خلاف كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة كأحد أهم أنواع المخاطر الاستثمارية .

٧. تقسيمات البحث :

بُغية تحقيق أهداف البحث ؛ قسم البحث هيكليا الى العناصر الرئيسية التالية :

أولا : الأداء المالي للبنوك التجارية – نظرة تحليلية شاملة .

ثانيا: انعكاسات معايير لجنة بازل علي جودة التقارير المالية.

ويمكن تناول العناصر السابقة بشيء من التفصيل على النحو التالي :

أولا : الأداء المالي للبنوك التجارية – نظرة تحليلية شاملة :

يظل الاستخدام الأمثل للموارد أحد الأهداف الأساسية لأي نشاط اقتصادي ، ومن ثم تتزايد أهمية تقييم الأداء خصوصا بالوحدات الاقتصادية الصناعية ، وتصعب تلك العملية التقييمية بشدة في المؤسسات الخدمية وخصوصا في البنوك .

١- مفهوم وأهمية الأداء المالي :

يُمكن التعبير عن الأداء المالي بمدى قدرة الوحدة الاقتصادية على بلوغ هدفها أو أهدافها المالية باستخدام أقل الموارد والتكاليف الممكنة، حيث يتمثل الأداء المالي في مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على ضبط وتحقيق التوازن المالي المنشود، فضلاً

عن محاولة توفير السيولة اللازمة لسداد الالتزامات ، وأخيراً العمل على تحقيق معدلات مردودية بتكاليف منخفضة نسبيا[1] .

ويمكن النظر لأهمية الأداء المالي في كونه يستهدف محاولة تقويم أداء الوحدة الاقتصادية من عدة زوايا ، بالشكل الذي يراعي مصالح الأطراف والفئات ذات الصلة، عبر ما يقدمه من معلومات تستهدف ترشيد القرارات المالية ، فضلا عن أنه يُمكن من متابعة أعمال الوحدة الاقتصاددية ، ورؤية ومراقبة أوضاعها المالية، ويلاحظ ويقارن بين مستويات أدائها ، بالمقارنة بحجم وكيف الموارد الاقتصادية المتاحة وبالأهداف المخططة[٢] .

٢- تقييم الأداء المالي – المفهوم والأهمية:

تُعتبر عملية تقييم الأداء المالي بمثابة الحكم على مدى انضباط وفاعلية القرارات المالية المتخذة ، وذلك من حيث تأثيرها على المراكز المالية للبنوك وقدرتها المالية ، فضلا عن تقييم درجة كفاءة وفاعلية السياسات والأنشطة المختلفة المستخدمة من قبل البنوك (مثل سياسات السيولة والودائع،.....وغيرها) على التأثير في ربحية البنوك ومركزها التنافسية[٣] .

وتستهدف عملية تقييم البنكي محاولة قياس مدى كفاءتها باستغلال مواردها المتاحة ، و تُعد المقارنة الزمنية والنشاطية المتعلقة بأداء البنوك التجارية أحد أبرز الأدوات المستخدمة في عمليات تقييم الأداء.

٣- مؤشرات تقييم الأداء المالي :

حيث توجد العديد من المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها للحكم على كفاءة استخدام الموارد .

١/٣ مؤشرات الربحية : وتستخدم لقياس مدى قيام البنك بتحقيق المستويات المتعلقة بالأداء، كما تُعبر في ذات الوقت عن المحصلة النهائية لنتائج القرارات والسياسات المتخذة ولعل أبرز تلك المؤشرات الآَتي :

١/١/٣ معدل العائد على اجمالي الأصول (ROA) : ويستخدم في تقديم فكرة عن الأداء الاستثماري لأصول وموجودات الوحدة الاقتصادية ، ويحتسب بقسمة صافي الربح الوارد بقائمة الدخل على متوسط إجمالي الأصول. وكلما زاد دل ذلك على كفاءة إدارة واستثمار الإدارة لأصول الوحدة الاقتصادية[٤] .

---

[1]() عُقبي حمزة، بن عيشي بشير، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية دراسة عينة من - المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر باستخدام طريقة التحليل العاملي التميي زي (AFD)**.** ، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع 49 ، 2017 ، ص19.

٢() بحري علي ، "تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة تطبيقية في مؤسسة مطاحن الحضنة للفترة من ٢٠١١:٢٠١٦ " ، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية** ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، العدد الاقتصادي ٣٥ (١) ، ص ٣٥٤ .

[٣]( ) شعوبي محمود فوزي، التجاني إلهام، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية" دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة (٢٠٠٥:٢٠١١) ، **أبحاث اقتصادية وإدارية**، ع 17 ، ٢٠١٥ ، ص ٣٣.

(٤) Du Toit, E., De Wet, J., " Return on Equity: A Popular, But Flawed Measure of Corporate Financial Performance " , **South African Journal of Business Management ,** Vol 38, No. 1, 2007, pp. 59-69.

٢/١/٣ معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE) : ويطلق عليه أيضا معدل العائد على حقوق الملكية ، ويتمثل بمقدار صافي الدخل العائد كنسبة مئوية من حقوق المساهمين ، ويستخدم لقياس ربحية الوحدة الاقتصادية عبر الكشف عن مقدار الأرباح المولدة من المال المستثمر من قبل المستثمرين .

٣/١/٣ ربحية السهم (EPS) : وتُعد أحد أبرز المقاييس المستنبطة لسعر السهم الحقيقي ، وتعتبر من أكثر المقاييس انتشاراً ؛ كونها تُظهر نصيب كل مساهم من الربحية بعد خصم الضرائب.وتُحتسب بطرح توزيعات الأرباح على الأسهم الممتازة من صافي الدخل،ثم قسمة الناتج على متوسط عدد الأسهم المتداولة خلال الفترة[١] .

٤/١/٣ هامش الربح : ويعبر عن صافي الدخل المحقق لكل وحدة نقدية من اجمالي الايرادات ، ويستخدم لاستيضاح مدى قدرة وكفاءة البنك في مراقبة تكاليفه.

٢/٣مؤشرات المديونية : وتستخدم تلك المؤشرات ، لاستبيان مدى قدرة البنك على سداد القروض والالتزامات طويلة الأجل . ومنها :

١/٢/٣ معدل الديون لحقوق الملكية : وتعبر عن خارج قسمة إجمالي المطلوبات (Total liabilities) ÷ إجمالي حقوق المساهمين (Total shareholders' equity) ، وتشير القيمة المنخفضة لهذا المعدل ، إلى انخفاض حجم التمويل عن طريق الديون والاقتراض، مقابل التمويل عبر حقوق الملكية. بينما تشير القيمة الأعلى إلى أن الوحدة الاقتصادية تحصل على غالبية تمويلها عبر الاقتراض، الأمر الذي قد يُسهم بتعرّيض الوحدة الاقتصادية لمخاطر محتملة حال كانت مستويات الديون مرتفعة. فكلما تنامت الاعتمادية على الاقتراض في التمويل ، كلما تنامي حجم وكيف المخاطر[٢].

٢/٢/٣ نسبة الديون لإجمالي الأصول: وتعتبر بمثابة مؤشر للقدرة المالية أو للفعالية ، حيث تُشير للأصول الممولة من الدائنين ، وتُحتسب عن طريق قسمة اجمالي المطلوبات على اجمالي الأصول .

(١) E. Kolawole, M. S. Sadiq, Onmonya Lucky**,** Effect of dividend policy on the performance of listed oil and gas firms in Nigeria**, International Journal of Scientific and Research Publications**, Vol 8, Issue 6, 2018, p 296.

(٢) Tahir, M., Mushtaq, M., " Determinants of Dividend Payout: Evidence from listed Oil and Gas Companies of Pakistan", **Journal of Asian Finance, Economics and Business** ,Vol. 3, No. 4,2016, p 30.

٣/٣ مؤشرات السيولة : وتستخدم لقياس مستوى قدرة البنك على تحويل أصوله لنقدية دونما التعرض لخسائر كبيرة ، وكذا مستوى قدرته على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل . ولعل أهمها ما يلي :

١/٣/٣ نسبة النقدية لمجموع الودائع : وتستخدم لقياس مستوى العلاقة بين حجم النقد والودائع بالبنك ، و تعبر عن مدى قدرة البنك النقدية في مواجهة السحب من الودائع ، وتحتسب بخارج قسمة النقدية على مجموع الودائع.

٢/٣/٣ نسبة التداول : وتستهدف قياس مستوى قدرة البنك في مواجهة التزاماته المستحقة بمواعيدها ، كما تُعد معيارا متفقا عليه في التعاملات البنكية بمعظم البنوك التجارية كمعيار الصناعة ، وتحتسب بخارج قسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة[١] .

٣/٣/٣ نسبة الأصول السائلة لإجمال الأصول : وزيادة هذا المعدل يعبر عن انخفاض قيمة الاستثمارات ، وبشكل اَخر فإن ذلك يدل على أن البنك ربما يستثمر جزءا غير قليل من استثماراته في أصول سريعة التحول في المدى القصير لنقدية ، وتحتسب بخارج قسمة الأصول السائلة على اجمالى الأصول .

٤/٣ مؤشرات كفاية رأس المال: من أهم وظائف رأس المال هو أنه يكون بمثابة حائط صد ؛ حيث يقوم بامتصاص الخسائر حال حدوثها ، فهو عنصر لا غنى عنه لتوفير الأمان للمودعين ، ولا يوجد معير أمثل لكفاية رأس المال ؛ حيث يختلف معدل الكفاية المطلوب من بنك لاَخر تبعا لعوامل عديدة لعل منها طبيعة عمليات البنك وحجمه . ومن أبرز تلك النسب ما يلي :

١/٤/٣ معدل حقوق الملكية الى اجمالي الأصول : ويقيس هذا المعدل طبيعة العلاقة بين حقوق المساهمين واجمالي الأصول ، ويستخدم لبيان درجة اعتمادية الوحدة الاقتصادية عند تكوين أصولها على رأس مالها ، ويُحتسب بخارج قسمة حقوق الملكية على إجمالي الأصول[٢] .

٢/٤/٣ معدل حقوق الملكية الى اجمالي الودائع :ويقيس هذا المعدل طبيعة العلاقة بين حقوق المساهمين واجمالي الودائع ، ويستخدم لبيان درجة اعتمادية الوحدة

(١) Woo Kang, J., Dagli, S., " International Trade and Exchange Rates ", **Journal of Applied Economic** , Vol. 21, No. 1, 2018, pp. 84-105.

(٢) Ben Moussa Mohamed Aymen**,** "Impact of Ownership Structure on Financial Performance of Banks: Case of Tunisia"**, Journal of Applied Finance & Banking**, vol. 4, no. 2, 2014, p 170.

الاقتصادية عند تكوين أصولها على حقوق الملكية كمصدر للتمويل ، ويُحتسب بخارج قسمة حقوق الملكية على إجمالي الودائع .

ثانيا: انعكاسات معايير لجنة بازل علي جودة التقارير المالية:

يحاول الباحث عبر الجزء من البحث أن يتعرض لمجموعة من أهم المؤشرات الحاكمة لعملية تقييم جودة التقارير المالية ، وفي نفس الوقت سيقوم الباحث بمحاولة الربط بين تلك المؤشرات كُل على حدى من جهة وبين مقررات بازل تحقيقا للغرض الرئيسي للبحث ، وذلك على النحو التالي :

١. مؤشرات جودة التقارير المالية ، ومدى تأثير مقررات لجنة بازل عليها:

اهتم كُتاب الأدب المحاسبي بمجموعة المؤشرات التي قد يمكن عبرها الوقوف على مستوى جودة التقارير المالية ، مع محاولة استيضاح طبيعة ومدى العلاقة بين تلك المؤشرات ، وبين تطبيق مقررات بازل . ولعل أهم تلك المؤشرات ما يلي [١] :

أ. جودة الأرباح .

ب. تنبؤات المحللين الماليين .

ج. عدم تماثل المعلومات وإدارة الأرباح .

١/١ جودة الارباح :

وتُعتبر أحد أهم المؤشرات التي ربما تتعلق بمستوى جودة التقارير المالية .

١/١/١ : أبعاد ومؤشرات وآليات قياس جودة الأرباح: بالرغم من تناول كُتاب الأدب المحاسبي للعديد من التعريفات لجودة الأرباح ، إلا أن أغلب تلك التعريفات ينحصر في الآتي :

أولا) المحور الأول المرتكز على استمرارية الأرباح : ويعتقد أنصاره بأن جودة الأرباح تعبر عن مدى استمرار واستقرار الوحدة الاقتصادية بشكل زمني منتظم أو شبه منتظم ، ومن أبرز النماذج المتعلقة بذلك نموذج **(Richardson, et al,2005)** والمرتكز على مقارنة صافى التدفقات النقدية المحقق من أنشطة التشغيل بالمستحقات [٢].

---

[١] () د.ممدوح صادق محمد الرشيدي ، " دراسة تحليلية لأساليب تقييم جودة التقارير المالية " ، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة** ، كلية التجارة – جامعة سوهاج ، مج ٢٦ ، ع ٢ ، (ديسمبر ٢٠١٢) ، ، ص ٣٣.

[٢] () د. فريد محرم فريد إبراهيم ، " أثر دورة حياة الشركة على العلاقة بين جودة التقارير المالية وتكلفة حقوق الملكية : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المسجلة بالبورصة المصرية " ، **مجلة الفكر المحاسبي** ، مج ٢٣ ، ع ٢ ، ٢٠١٩ ، ص .ص ٦٣٠-٦٣١.

ثانيا) المحور الثاني المرتكن على مدى الصدق: ويعتقد أنصاره بأن جودة الأرباح عبارة عن مدى الصدق المُعبر به عن الأحداث المالية للشركة بواسطة الأرباح[١]، ومن أهم النماذج المتعلقة بذلك نموذج **(Hodge,F.,2003)** ،ونموذج**(Shippe,K. and Vincent, I.,2003)**.

ثالثا) المحور الثالث المرتكز على التنبؤ : ويعتقد أنصاره بأن بجودة الأرباح تعبر عن مدى قدرة الربح على التنبؤ بالتدفقات النقدية لأرباح التشغيل[٢]، ومن أهم النماذج المتعلقة بذلك نموذج **(Cohen,D.,2003)** ، ونموذج**(Mikhail ,M. et al, 2003)** ، فضلا عن التنبؤ بالأرباح المستقبلية، ومن أبرز النماذج المستهدفة لذلك نموذج **(Lev,B.,2003)** . وبالإضافة للمحاور الثلاثة السابق الإشارة إليها ، يعتقد الباحث بوجود محور رابع وهو:

رابعا) المحور الرابع المرتكز على الدمج بين التنبؤ والصدق : وحاول أنصاره المزج ما بين المحورين السابقين ، فقد اعتمدت أغلب الدراسات التي تبنت فكر هذا المحور – بحسب الباحث – باعتبار أن جودة التنبؤ كهدف أساسي يرتكز في أحد جوانبه الرئيسية على مستوى الصدق في التعبير ، الذي يسمح – فضلا عن عوامل أخرى – بالتنبؤ الجيد . ومن أبرز النماذج الممثلة لهذا المحور نموذج**(Barue 2005)** والذي حاول الوصول لمقياس أكثر تكاملا ، لجودة الأرباح بالاتساق مع خصائص جودة المعلومات(الملائمة والاعتمادية) [٣].

ويتضح للباحث عبر العرض السابق وجود مجموعة من المؤشرات الفرعية ، التي قد يُمكن استخدامها للحكم على مدة جودة الأرباح مثل :

أ. جودة الاستحقاقات .
ب. استمرارية الأرباح .
ج. القدرة التنبؤية والمعلومات المستقبلية .
د. تمهيد الدخل .

٢/١/١ انعكاس أثر مقررات بازل على جودة الأرباح كمؤشر لجودة التقارير المالية :

بالنظر لجودة الأرباح تبعا لأي بُعد من الأبعاد الأربعة التي تناولها الباحث بعاليه ، يُمكن للباحث الادعاء بوجود ارتباط قوي نسبيا بين كل من جودة الأرباح من جهة ، وبين الإفصاح من الجهة المقابلة ، فعلى سبيل المثال من زاوية المحور الأول المرتكن على استمرارية الربح ، يجد

---

(١) د. بديع الدين ريشو ، ، " جودة التقارير المالية العوامل المؤثرة و وسائل القياس : دراسة ميدانية في بيئة الأعمال المصرية " ، **مجلة التجارة والتمويل** ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، ع١، ٢٠١٣ ، ص ١٥٦.

٢() هالة فضيل حسين ، " أثر القدرة التنبؤية لنموذج الخسائر المحققة على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية " ، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية** ، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ، مج ١٢ ، ع ١ ، ٢٠٢١ ، ص.ص ١-٢٤.

٣() محمود أحمد أحمد علي ،" العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وجودة التقارير المالية : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية " ، **مجلة الفكر المحاسبي** ، مج ١٩ ، ع ٢ ، (يوليو ٢٠١٥) ، ص.ص ٢٧-٢٨.

الباحث أن منهجية استمرار أواستقرار الأرباح ، بشكل زمني منتظم نسبيا ، ربما تتطلب وجود إفصاح جيد ، وذلك حتى يمكن التحقق من دقتها ، إبان كل فترة زمنية .

وبالنظر إلى جودة الأرباح ، من الزاوية الثانية ، المرتكنة على الصدق ، وحيث أن جودة التقارير المالية ، وفقا لهذه الرؤية تحتاج لتحقق أمانة العرض ، لذا تُعد – أمانة العرض – أحد الأركان المحورية لمنهجية الإفصاح الجيد ، ومن خلال ما سبق عرضه يُمكن للباحث الادعاء بأنه متى تم تحقيق إثبات وجود علاقة بين كل من تطبيق معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية وبين الإفصاح ؛ فيمكن حينها للباحث الادعاء بوجود انعكاس لتطبيق معايير بازل علي جودة التقارير المالية ، وبعبارة أخرى فإنه متى كانت هنالك علاقة بين تطبيق مقررات بازل وبين الإفصاح ، وكانت هناك علاقة بين الإفصاح وبين جودة الأرباح ، كمؤشر لجودة التقارير المالية ، إذن يمكن القول بوجود علاقة بين تطبيق مقررات بازل وبين جودة التقارير المالية ، ومن ثم فسيحاول الباحث فيما يلي أن يستقصى طبيعة منحنى العلاقة بين تطبيق مقررات بازل وبين الإفصاح .

وتماشيا مع نفس السياق السابق ، فقد خلصت دراسة أحد الباحثين[١] إلى أن تطبيق معايير بازل (3) ، ربما يضمن لحد ما مستوى نسبي أعلى من الشفافية والإفصاح ، وذلك عند عمل القوائم المالية ، كما يُسهم بزيادة معدلات جودة مكونات رأس المال البنكي ، ومن ثم مدى قدرته على تغطية المخاطر البنكية ، وبالتبعية زيادة قدرة البنك على التصدي والمواجهة لأية أزمات مالية مستقبلية ، الأمر الذي ربما ينعكس على مستوى الإفصاح ، عن المخاطر ، مكونات ، وهيكل رأس المال ، ومدى كفايته ، بالاضافة الى محاولة توفير معلومات تفصيلية عن المخاطر المحتملة ، بما يساهم في زيادة جودة مكونات رأس المال ، لامتصاص الخسائر المحتملة مستقبلا.

كما انتهت دراسة أحد الباحثين [٢]أن تطبيق معايير بازل (3) ، ربما يوفر الالتزام المأمول للبنك ، وفي نفس الوقت يساعد علي تعزيز جودة التقارير المالية.

وتعليقا علي تلك النتيجة ، يمكن للباحث القول بوجود علاقة ارتباط قوية ، بين تطبيق مقررات بازل من جهة و بين الإفصاح المحاسبي من الجهة المقابلة ، وبالتبعية بين تطبيق مقررات بازل وبين جودة التقارير المالية .

---

[١]() عائشة حمدي الليثي وآخرون ، " تأثير تطبيق مقررات بازل على الإفصاح المحاسبي بغرض تحسين جودة مكونات رأس المال في البنوك " ، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ع ٤ ، (ديسمبر ٢٠٢٠) ، ص ١٢٣.

[٢]() د. زاهدة علي ياسين ، " مدى التزام المصارف بمعايير لجنة بازل في قياس المخاطر المالية بما يحسن جودة التقارير المالية : دراسة تحليلية في مصارف عراقية مختارة " ، **مجلة اقتصاديات المال والأعمال** ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، العراق ، ع ١٠ ، ٢٠١٩ ، ص ٣٣١.

٢/١ تنبؤات المحللون الماليين :

المحللين الماليين من أبرز الفئات العاملة في مجال الوساطة المعلوماتية بأسواق المال ، و تُعتبر التقارير والقوائم المالية من أبرز إن لم تكن أبرز المصادر التي يعتمدون عليها في تحليلاتهم ، وذلك كي يمكن لهم اتمام ما يطلبه ويحتاجه ويتطلع اليه الأطراف ذات الصلة .

١/٢/١ طبيعة منحنى العلاقة بين معايير بازل وبين جودة التقارير المالية مُعبر عنها بمؤشر تنبؤات المحللين الماليين :

عادة ما تتراوح رؤية المحللين الماليين، بين ركنين هما العائد والمخاطرة ، فالأطراف ذات الصلة على وجه العموم ، والمستثمرين بشكل خاص عادةً ما يبحثون عبر رؤية المحللين الماليين عما يلي :

أ. العائد المتوقع الحصول عليه بالاستثمار بالبنك محل التنبؤ .

ب. حجم وكيف المخاطر المحتملة بالبنك محل التنبؤ .

ويعتبر أسلوب القيمة المعرضة للخطر **(Value – at–Risk : VAR)**[١] واحدا من أبرز الأساليب التي تتبعها بشكل موسع كبريات البنوك. حيث تُعد عملية قياس المخاطر أحد أعقد العمليات التي تتطلب معلومات دقيقه ، لذا فقد تم اقتراح " معيار القيمة المعرضة للمخاطر **(VAR)** " عبر لجنه بازل للرقابة المصرفية ، كأداة قياس لحجم مخاطر السوق .

واستخلاصا من العرض السابق يُمكن الباحث الادعاء بأن أسلوب القيمة المعرضة للخطر ، أضحى واحدا من أكثر الأساليب التي يعتمد عليها المحللين الماليين في تقييم مخاطر السوق ، الأمر الذي ربما يتضح منه طبيعة شكل مُنحنى العلاقة بين كل من تنبؤات المحللين الماليين ، كمؤشر من مؤشرات جودة التقارير المالية ، وبين تطبيق معايير بازل للرقابة المصرفية .

٣/١ عدم تماثل المعلومات وإدارة الأرباح[٢] :

في ظل فصل الملكية عن اتخاذ القرار، فقد يعمد بعض الداخليين للاستثمار بفرص استثمارية أقل من المستوى المطلوب ؛ بُغية تحقيق مكاسب خاصة ، حتى ولو كان تحقيق تلك المكاسب

---

[١]() لمزيد من التفاصيل ، راجع :

- إيهاب إبراهيم حامد عبد العال ، " أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 على القيمة المعرضة للخطر : دراسة تطبيقية على البنوك المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية " ، **مجلة المحاسبة والمراجعة** ، كلية التجارة ، جامعة بني سويف ، ع ٣ ، ٢٠٢٠ ، ص.ص ١١١-١٦٥.

[٢]() لمزيد من التفاصيل ، راجع :

- د. مؤمن فرحات السيد محمد ، " أثر تطبيق نظام "GFMIS" على خصائص المعلومات المحاسبية كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية: دليل تطبيقي من وزارة المالية المصرية " ، **مجلة المحاسبة والمراجعة** ، كلية التجارة ، جامعة بني سويف ، ع ١ ، ٢٠٢١ ، ص.ص ٢٨٠-٣٦٧ .
- د. وليد شحاتة محمد قاسم سليمان ، " دور جودة المراجعة في تقليل عدم تماثل المعلومات وانعكاسها على مخاطر انهيار أسعار الأسهم"، **مجلة الفكر المحاسبي** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مج ٢٤ ، ع ٣ ، ٢٠٢٠ ، ص.ص ١-٣٥.

على حساب المساهمين الأصليين ، وبشكل خاص في ظل تزايد حالة عدم التماثل المعلوماتي، الأمر الذي ساهم في دفع العديد من كُتابات الأدب المحاسبي إلى مزيد من الاهتمام بدراسة دور المعلومات المحاسبية ، في الحد من المحاسبة الابداعية ، فضلا عن اختيار أنسب الفرص الاستثمارية ، حيث تسهم زيادة جودة الإفصاح المالي في الحد من السلوك الانتهازي لبعض المديرين [١] .

وفي نفس الإطار ، تنامى اهتمام الأدب المحاسبي بممارسات إدارة الأرباح ، باعتبارها أحد أبرز تكاليف الوكالة ، حيث يرجع جزء غير قليل من الانهيارات التي أصابت بعضا من كبريات المؤسسات الأمريكية إبان الفترة من (٢٠٠١ : ٢٠٠٢) م إلى قيام إدارات تلك المؤسسات بالتلاعب في نتائج أرباحها المفصح عنها ؛ بُغية العمل على تحقيق مكاسب خاصة بالإفصاح عن أداء مالي غير حقيقي مخالف للواقع[٢].

١/٣/١ : شكل منحنى العلاقة بين كل من جودة التقارير المالية وعدم تماثل المعلومات أوإدارة الأرباح [3] :

يعتمد دور جودة الأرباح المحاسبية في تخفيض حالة عدم التماثل المعلوماتي على عدة نقاط محورية ، لعل من أهمها مدى قدرة معلومات الأرباح المحاسبية الحقيقية في الحد من مخاطر المعلومات ، كما أن زيادة مستوى جودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية (رقم الربح المحاسبي خصوصا) ، يمكن أن يخفض من توقعات المستثمرين تجاه المخاطر، فضلا عن درجة الاختلاف بالمعلومات بين الإدارة والأطراف الأخرى ، يمكن لها أن تُسفر عن

١() محمد سامي سلامة خلف ، " أثر التخصص الصناعي للمراجع وجودة التقارير المالية على كفاءة الإستثمار: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية " ، **مجلة الفكر المحاسبي** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مج ٢٤ ، ع ٤ ، ٢٠٢٠ ، ص٣.

٢() د. السيد أحمد محمود فودة ، " الأرباح : دراسة اختباريه على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية " ، **مجلة البحوث المحاسبية** ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، ع ٢ ، (ديسمبر ٢٠١٧) ، ص ٢٨٤.

3() لمزيد من التفاصيل ، راجع :

- د. محمود محمد السيد ، " دراسة واختبار المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية المرحلية - دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية " ، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية** ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ع ١ ، مج ٥ ، (يناير ٢٠٢١) ، ص.ص ١٥١٤-١٥٦٧.
- د. علاء الدين توفيق إبراهيم ضيف ، " أثر العلاقة المشتركة بين إستراتيجية الأعمال وإستراتيجية إدارة الأرباح على خطر الإفلاس: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي " ، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية** ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ع ١ ، مج ٥ ، (يناير ٢٠٢١) ، ص.ص ١-٧٢.

تخفيض حالة عدم التماثل المعلوماتي.[١]وتعتبر إدارة الأرباح بمثابة محاولة مقصودة من الداخليين بهدف التأثير أو التلاعب بالأرباح المفصح عنها عبر أساليب محاسبية معينة[٢] .

٢/٣/١ : منحنى العلاقة بين تطبيق مقررات اتفاقيات بازل وجودة التقارير المالية ممثلة في مؤشر عدم تماثل المعلومات أو إدارة الأرباح :

أرست اتفاقيات بازل مجموعة قواعد تهدف للعمل على توفير الحماية الوقائية للبنوك ضد المخاطر المحتملة ، مثل خطر عدم التماثل المعلوماتي أو المحاسبة الابداعية ، فقد استهدفت أحكام اتفاقيات بازل تقديم الحماية للمستثمرين من الممارسات الانتهازية للداخليين ؛ لاكتساب وزيادة والحفاظ على ثقة كلا من المودعين والمستثمرين .

فعلى سبيل المثال ، أقرت اتفاقية بازل(1) معيارا موحدا يخص كفاية رأس المال ، وكان ذاك المعيار قد عين حدا أدنى للعلاقة بين رأس المال بالمفهوم الأشمل ، وبين تلك الأصول والالتزامات العرضية الخطرة المرجحة بأوزان يبلغ ٨٪ بنهاية شهر ديسمبر من العام ١٩٩٢ ، حيث أضحى ذاك المعيار يُستخدم للدلالة على المركز المالي للبنك . وتماشيا مع ذات الاطار فقد أقرت اتفاقية بازل(2) إطاراً جديداً يستهدف تدعيم متطلبات رأس المال ، زيادة معدلات أمان وسلامة البنوك ، توفير نُظم أشمل لإدارة المخاطر الاستثمارية بقطاع البنوك ، وأخيرا حفظ انضباط السوق ، عبر زيادة الشفافية عند إعداد التقارير والقوائم المالية .

وفي نفس الإطار ، انتهت احدى الدراسات[٣] إلى وجود انعكاس مباشر لآليات السيطرة والتحكم ، طبقا لمقررات اتفاقية بازل (3) ، عند تطبيقها على جودة التقارير المالية للبنوك ، حيث تهدف لحماية حقوق المساهمين ، عبر إحكام الرقابة والسيطرة على إدارة الوحدة الاقتصادية.

ومن خلال العرض السابق يمكن للباحث القول بوجود علاقة بين تطبيق اتفاقيات بازل بإصداراتها المختلفة وبين الأداء المالي للبنوك .

ومن خلال التحليل والعرض السابق يمكن استخلاص أهم النتائج التي انتهي اليها البحث ، وذلك بالشكل التالي :

١. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أحكام اتفاقيات بازل ، وبين الأداء المالي للبنوك التجارية .

---

[١]() د. أكرم سامي مرقص ، " تحليل العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال وجودة الأرباح المحاسبية في ضوء تطبيق معايير تطبيقية دراسة : IFRS "، **مجلة الفكر المحاسبي** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مج ٢٢ ، ع ٢ ، (يوليو ٢٠١٨) ، ص ٢٨.

(2) Bhundia, A., " A comparative Study Between Free Cash Flows and Earnings Management", **Business Intelligence Journal** , Vol. 5 , No. 1 , (January 2012) , p 124.

٣() د. أبو بكر سالم على موسى ، " إصلاحات مقررات لجنة بازلIII للرقي بالبنوك الليبية "، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية** ، جامعة قناة السويس،ملحق مج٥ ،٢٠١٤ ، ، ص ٣٠٥.

٢. يدعم الالتزام بتطبيق معايير لجنة (بازل ٣) ثقة المودعين بالقطاع البنكي ، كما يساعد على دعم المراكز التنافسية للبنوك التجارية المصرية ، بالشكل الذي يعمل كوسيلة جذب للاستثمارات الجديدةبالاقتصاد المصري .

٣. تستهدف عمليات المراجعة الرقابية للبنوك التجارية المصرية طبقا لأحكام اتفاقية (بازل ٣) للتعرف بشكل مستمر على الوضع المالي للبنك ، فضلا عن الكشف عن الأخطاء، وكذا محاولة معالجتها حال حدوثها ، بهدف حماية حقوق المودعين ،وتحقيق الاستقرار المالي .

٤. تسمح عملية الالتزام بتطبيق معايير لجنة (بازل ٣) المتعلقة بمبادىء الافصاح والشفافية لكافة الأطراف المعنية بأداء البنك التجاري بالوقوف على كل البيانات والمعلومات خصوصا ما يتعلق بحجم المخاطر ، ومدى احتفاظ البنك برأس المال اللازم لتغطية تلك المخاطر .

توصيات الدراسة:

يوصى الباحث ، في ضوء النتائج السابقة المشار إليها ، بما يلي :

١. تنويع الاتجاهات التي توجه اليها البنوك التجارية فوائضها ، مع العمل على زيادة منح المزايا الإضافية للأنشطة البنكية المستهدفة لقطاعي المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ، مع عدم الاقتصار على أذون الخزانة والأوراق الحكومية.

٢. تشجيع البنوك التجارية على منح الائتمان المدروس ، مع العمل على رفع مستويات كفاءة إدارات الائتمان بها ، وإيجاد الأدوات المالية المبتكرة ، بُغية تحقيق التنمية الاقتصادية.

٣. تشجيع تحديث وإعادة هيكلة قواعد بيانات البنوك التجارية ؛ بهدف زيادة قدرتها على استخدامها بعمليات تحليل المعلومات المتعلقة بطرفي العملية الاقراضية من قروض ومقترضين محتملين – طالبي الاقتراض – ، فضلا عن تحديث منهجيات التحليل الائتماني ، بُغية تقييم المخاطر الاستثمارية بشكل أكثر فعالية .

٤. تشجيع قطاع البنوك التجارية على زيادة مستويات الإفصاح والشفافية ، مع توفير المعلومات الكافية المتعلقة بكل من استراتيجيات المخاطر ، ومتطلبات رأس المال لمواجهة ضغوط السوق .

قائمة المراجع :

أولا – المراجع العربية :

أ. الدوريات العربية

- د.أبو بكر سالم علي موسى ، " إصلاحات مقررات لجنة بازلIII للرقي بالبنوك الليبية "، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية** ،جامعة قناة السويس،ملحق مج٥ ،٢٠١٤ ، ص.ص ٢٩-٥٣.
- د.السيد أحمد محمود فودة ، "العلاقة بين سيولة الأسهم وإدارة الأرباح: دراسة اختبارية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"،**مجلة البحوث المحاسبية**،كلية التجارة ،جامعة طنطا ،ع ٢ ، (ديسمبر٢٠١٧) ، ص.ص ٢٦٢- ٣٤٠.
- د.أكرم سامي مرقص ،" تحليل العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال وجودة الأرباح المحاسبية في ضوء تطبيق معايير تطبيقية دراسة : IFRS "، **مجلة الفكر المحاسبي** ، كلية التجارة ،جامعة عين شمس ، مج ٢٢ ، ع ٢، (يوليو٢٠١٨) ، ص.ص١٠- ٥٤.
- إيهاب إبراهيم حامد عبد العال،" أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 على القيمة المعرضة للخطر: دراسة تطبيقية على البنوك المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية "، **مجلة المحاسبة والمراجعة**،كلية التجارة ،جامعة بني سويف، ع ٣ ،٢٠٢٠ ،ص.ص ١١١-١٦٥.
- د.بديع الدين ريشو،" جودة التقارير المالية العوامل المؤثرة ووسائل القياس دراسة ميدانية في بيئة الأعمال المصرية"،**مجلة التجارة والتمويل**،كلية التجارة،جامعة طنطا،ع١،٢٠١٣،ص.ص١٤٩-١٩٦.
- بحري علي ،" تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة تطبيقية في مؤسسة مطاحن الحضنة للفترة من ٢٠١١:٢٠١٦ " ، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية** ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، العدد الاقتصادي ٣٥ (١) ، ص.ص ٣٤٨-٣٦٣ .
- د.زاهدة علي ياسين،" مدى التزام المصارف بمعايير لجنة بازل في قياس المخاطر المالية بما يحسن جودة التقارير المالية: دراسة تحليلية في مصارف عراقية مختارة"، **مجلة اقتصاديات المال والأعمال**، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العراق، ع١٠،٢٠١٩، ص.ص٣٢٤-٣٤٥.
- شعوبي محمود فوزي، التجاني إلهام، " تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة (٢٠٠٥:٢٠١١)" ، **أبحاث اقتصادية وإدارية**، ع ١٧ ، ٢٠١٥ ، ص.ص ٢٥-٤٨.
- عُقبي حمزة، بن عيشي بشير، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية دراسة عينة من – المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر باستخدام طريقة التحليل العاملي التميي زي (AFD). ، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع ٤٩ ،(ديسمبر٢٠١٧) ، ص.ص ١٠٥-١٢٠.

- عائشة حمدي الليثي وآخرون ، " تأثير تطبيق مقررات بازل على الإفصاح المحاسبي بغرض تحسين جودة مكونات رأس المال في البنوك "، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ع ٤ ، (ديسمبر ٢٠٢٠) ، ص.ص ١٠١-١٢٦.
- د.علاء الدين توفيق إبراهيم ضيف ،"أثر العلاقة المشتركة بين إستراتيجية الأعمال وإستراتيجية إدارة الأرباح على خطر الإفلاس: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي "، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**،كلية التجارة ،جامعة الإسكندرية،ع١،مج٥،(يناير ٢٠٢١)، ص.ص ١-٧٢.
- د.فاطمة الزهراء رقايقية و د. صيد ماجد ، " انعكاسات معايير بازل (III)علي منظومة الرقابة والإشراف في النظام المصرفي الجزائري " ، **مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية** ، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع ، الجزائر،ع ٩، ٢٠١٧، ص.ص ٢٤٥-٢٧٢ .
- د. فريد محرم فريد إبراهيم ، " أثر دورة حياة الشركة على العلاقة بين جودة التقارير المالية وتكلفة حقوق الملكية : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المسجلة بالبورصة المصرية " ، **مجلة الفكر المحاسبي** ، مج ٢٣ ، ع ٢ ، ٢٠١٩ ، ص.ص ٦٣٠-٦٣١.
- د.محمود أحمد أحمد علي ، " العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وجودة التقارير المالية : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية " ، **مجلة الفكر المحاسبي** ، مج ١٩ ،ع ٢ ، (يوليو ٢٠١٥) ، ص.ص ٢٧-٢٨.
- محمد سامي سلامة خلف ،" أثر التخصص الصناعي للمراجع وجودة التقارير المالية على كفاءة الاستثمار: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية " ، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مج ٢٤ ، ع ٤ ، ٢٠٢٠ ، ص.ص١-٤٩.
- د. محمود محمد السيد،" دراسة واختبار المقدرة التقييميه للمعلومات المحاسبية المرحلية – دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"،**مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة،جامعة الإسكندرية ،ع١،مج٥،(يناير ٢٠٢١)، ص.ص١٥١٤-١٥٦٧.
- د. مؤمن فرحات السيد محمد،" أثر تطبيق نظام "GFMIS" على خصائص المعلومات المحاسبية كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية: دليل تطبيقي من وزارة المالية المصرية "، **مجلة المحاسبة والمراجعة** ، كلية التجارة ، جامعة بني سويف ،ع١ ،٢٠٢١، ص.ص٢٨٠-٣٦٧.
- هالة فضيل حسين،"أثر القدرة التنبؤية لنموذج الخسائر المحققة على جودة الأرباح المحاسبية:دراسة تطبيقية "،**المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**،كلية التجارة،جامعة قناة السويس ، مج١٢ ،ع١،٢٠٢١،ص.ص١-٤

- د. وليد شحاتة محمد قاسم سليمان ، " دور جودة المراجعة في تقليل عدم تماثل المعلومات وانعكاسها على مخاطر انهيار أسعار الأسهم"، **مجلة الفكر المحاسبي** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مج ٢٤ ، ع ٣ ، ٢٠٢٠ ، ص.ص ١-٣٥.

ثانيا المراجع الأجنبية :

A. Periodicals:

- Ben Moussa Mohamed Aymen**,** Impact of Ownership Structure on Financial Performance of Banks: Case of Tunisia**, Journal of Applied Finance & Banking**, Vol. 4, No. 2, 2014, pp. 163-182.
- Du Toit, E., De Wet, J., " Return on Equity: A Popular, But Flawed Measure of Corporate Financial Performance " , **South African Journal of Business Management ,** Vol 38, No. 1, 2007, pp. 59-69.
- E. Kolawole, M. S. Sadiq, Onmonya Lucky**,** "Effect of Dividend Policy on the Performance of Listed Oil and Gas Firms in Nigeria"**, International Journal of Scientific and Research Publications**, Vol 8, Issue 6, 2018, pp. 289-302.
- Tahir, M., Mushtaq, M., " Determinants of Dividend Payout: Evidence from listed Oil and Gas Companies of Pakistan", **Journal of Asian Finance, Economics and Business**, Vol. 3, No. 4, 2016, pp. 25-37.
- Woo Kang, J., Dagli, S., "International Trade and Exchange Rates ", **Journal of Applied Economic**, Vol. 21, No. 1, 2018, pp. 84-105.

B. Other

- Bhundia, A.,"A comparative Study between Free Cash Flows and Earnings Management", **Business Intelligence Journal**, vol. 5, No. 1, (January 2012), pp. 123-129.
  Available at: www.ssrn.com